تشمل 1000 بئر تم ربطها مع مشروع الحقل الرقمي الذكي.. وزيادة النسبة إلى 80٪ العام المقبل

الرشيدي: 50٪ من آبار «نفط الكويت» تعمل رقمياً.. حالياً

■ كلفة إنتاج برميل النفط في الكويت تبلغ 5 ـ 10 دولارات.. والتحول الذكي يخفض الكلفة المالية ■ تأخر إدخال حقل برقان ضمن الحقل الذكي لتنفيذ بعض القواعد بالتحول الرقمي لضخامة الآبار

م.حمد الرشيدي متحدثا حول التحول الرقمي في «نفط الكويت» خلال الندوة الافتراضية بحضور الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح

أحمد مغربي

قال رئيس فريق الأبحاث والتكنولوجيا تحت السطحية بالوكالة ومنسق التحول الرقمي في مجموعة الإبداع والتكنولوجيا في شركة نفط الكويت م.حمد الرشيدي إن الشركة نجحت في ربط نحو 1000 بئر نفطية بمشروع الحقل الرقمي الذكي (كوديف)، مشيرا إلى أن نحو 50٪ من آبار النفط التابعة للشركة تعمل تحت مظلة التحول الرقمي وسنعمل خلال العام المقبل على رفع تلك النسبة إلى 80٪، ومستقبلا نهدف إلى تضمين كافة الآبار النفطية ضمن المنظومة الرقمية باستثناء حقل برقان الكبير الذي يحتاج إلى تنفيذ بعض القواعد في التحول الرقمي نظرا لضخامة أعداد الآبار.

حديث الرشيدي جاء خلال مشاركته في ندوة افتراضية نظمتها إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط بعنوان «التحول الرقمي في شركة نفط الكويت» وشارك فيها عدد كبير من الموظفين في الوزارة.

وقال الرشيدي إن التحول الرقمي في شركة نفط الكويت والقطاع النفطي الكويتي عموما سيزيد من فرص العمل مستقبلا وليس كما يعتقد البعض في فقدان العديد من الوظائف، مشيرا الى ان التطور التكنولوجي يحتاج الى جيل جديد من الأيدي البشرية تتمتع بمهارات إدارة بالذكاء الاصطناعي بشرط أن تكون مدربة ومؤهلة لتنفيذ هذه الأعمال الحساسة، مشددا على ضرورة أن تقوم جامعات الكويت والمعاهد المتخصصة في تخريج دفعات من الطلاب يتمتعون بهذه المهارات لاستفادة السوق المحلي منها خلال العامين المقبلين.

وذكر الرشيدي أن شركة نفط الكويت ممثلة بمجموعة التكنولوجيا والابحاث ترصد ميزانية ضخمة لتنفيذ مشاريعها سنويا وتعتبر من ضمن أولويات الشركة الرئيسية. وقال ان تجربة الحقل الرقمي المتكامل (الذكي) اثبتت كفاءتها في إدارة الحقول النفطية وتحسين انتاجية الآبار والتعرف السريع على المشاكل وحلها، مشيرا الى ان تعميم التجربة في كافة حقول نفط الكويت سيكون نواة اساسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة والوصول بالإنتاج الى الخطط الموضوعة.

وبين أن تجربة تطبيق نظام الحقل الذكي في الكويت بدأت قبل فترة وان تحويل جميع الحقول الى ذكية سيستغرق من عام الى عامين وستصبح كلها متصلة بغرفة القرارات المركزية.

وأشار الى ان تطبيق هذه التجربة له فاعلية وفوائد، حيث يوفر هذا النظام الوقت والجهد والمال ويزيد من أعمار المكامن البترولية كما يزيد من انتاج النفط وأيضا يحد من الحوادث النفطية.

وفي سؤال حول مدى استفادة شركة نفط الكويت من تكنولوجيا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء في ادارة المنشآت النفطية، قال الرشيدي ان الشركة نفذت مؤخرا مشروعا تجريبيا نال استحسانا كبيرا ولكن يحتاج الى تشديد أكبر في الأمن السيبراني للمعلومات منعا للاختراق، مشيرا إلى أن إنترنت الأشياء يمكنه تسهيل عمليات الحفر ومراقبة خطوط الإنتاج.

وقال ان كلفة انتاج برميل النفط في شركة نفط الكويت تتراوح بين 5 إلى 10 دولارات للبرميل وأن التحول الذكي والتكنولوجي يساعد بشكل كبير الى تخفيض الكلفة النهائية للبرميل او المحافظة عليها دون ازدياد سنوي، خصوصا ان التوسع في التحول الرقمي للآبار يعطي الشركة صورة كاملة حول كمية المياه في الآبار وتحسين الانتاجية.

واستعرض الرشيدي في بداية الندوة الافتراضية الثورات الصناعية في العالم ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر والتي بدأت في الثورة الصناعية الاولى عندما تم اختراع عملية التصنيع الميكانيكي عن طريق المياه والبخار، والثورة الصناعية الثانية التي بدأت في القرن العشرين عندما تم اتباع عملية التصنيع الشامل باستخدام الكهرباء ومحركات الاحتراق وتزويد الآلات بالطاقة، ثم الثورة الصناعية الثالثة التي قامت في فترة السبعينيات وشملت تقديم الاتمتة والرجل الآلي حيث تشكل الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والحواسيب.

وذكر أن الثورة الصناعية الرابعة التي بدأت في العام 2005 وضعت العالم أمام ضرورة الاعتماد على أنظمة الإنتاج الالكتروني الملموس التي تهدف الى ربط عالمي الانتاج المادي والافتراضي والجمع بين عمليات التحويل الرقمي وتكامل سلاسل القيمة والمنتجات والخدمات الى جانب ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والآلات والإنسان مرتبطان معا ويتفاعلان في الوقت الحقيقي مما يؤدي إلى خلق طريقة تصنيع مخصصة ومرنة مع كفاءة في استخدام الموارد وهو ما يعادل المصنع الذكي.

وقال الرشيدي انه على الرغم من وجود مصطلحات أخرى مثل «الإنترنت الصناعي» أو «المصنع الرقمي»، إلا أنها لا تعطي نظرة شمولية مثل مصطلح الثورة الصناعية الرابعة، فبينما ركزت الثورة الصناعية الثالثة على أتمتة الآلات الفردية والعمليات، تجمع الثورة الرابعة بين التحول الرقمي الشامل لكافة الأصول المادية والتكامل في المنظومة الرقمية مع الشركاء في سلسلة القيمة. ويعزز توليد، وتحليل، وإيصال البيانات بسلاسة المكاسب التي وعدت بها الثورة الصناعية الرابعة، والتي تنشر مجموعة كبيرة من التقنيات الحديثة لخلق القيمة.

وذكر أن محركات الثورة الصناعية الرابعة (التحول الرقمي) تشمل التحول الرقمي والتكامل لسلاسل القيمة العمودية والأفقية والتحول الرقمي في المنتجات والخدمات وتطوير نماذج أعمال رقمية للوصول الى العملاء.

وأشار إلى أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة أحدث التكنولوجيا المتبعة واكتساب الخبرات والممارسات الضرورية في مجالات الحفر والاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.

وقالت ان تنظيم مثل هذه الندوات يهدف كذلك إلى الاستفادة المتبادلة والاطلاع على أفضل الممارسات بين وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وذلك تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع النفطي في تعزيز روح المبادرة والابتكار والبحث لدى العاملين.

الشيخة تماضر الخالد: شركات النفط مطالبة بتوظيف التكنولوجيا

قالت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الاحمد الصباح ان شركات النفط أصبحت مطالبة بتوظيف التكنولوجيا في معظم أعمالها سعيا منها إلى السيطرة وخفض التكلفة وتحسين أداء عملياتها وتوفير الوقت والجهد.

ونكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الندوة، أن تنظيم وزارة النفط للندوة الافتراضية عن التحول الرقمي في شركة نفط الكويت تهدف إلى الاطلاع على

«ناقلات النفط»: مديران جديدان لـ «الحسابات المالية» و«التجارية»

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في شركة ناقلات النفط الكويتية علي شهاب تعميما يقضي بتعيين مديرين جديدين ومستشارين. وجاء في التعميم الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، تعيين جاسم عبدالله الربيعة مستشاراً للحسابات المالية، ويكون مسؤولا مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية. وتعيين عبدالهادي أحمد محمد أحمد مستشاراً للدعم الطبي، ويكون مسؤولا مباشرة أمام نائب الرئيس التنفيذي لعمليات الأسطول. كما تم تعيين حمد عيسى المشاري مديراً لمجموعة الحسابات المالية، وتعيين فاطمة أحمد الغانم مديرة للمجموعة التجارية.

علي شهاب

مخاوف الطلب وتزايد إصابة «كورونا» تواصل الضغط على أسعار النفط

«الوطني»: الطلب على النفط في 2020 لأدنى مستوياته في 8 سنوات

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن أسعار النفط تراجعت وسط تزايد حالات الإصابة بڤيروس كوفيد-19، مما قد يؤدي إلى تقويض الانتعاش الاقتصادي وضعف الطلب على النفط، وقامت وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوپيك بمراجعة توقعات نمو الطلب العالمي على النفط في ظل إمكانية تراجع معدلات النمو بصفة دائمة والتحول السريع نحو مصادر الطاقة البديلة وفقا للسيناريوهات المتوقعة من قبل شركة بريتيش بتروليوم، هذا ويعد امتثال الأوپيك وحلفائها من أهم العوامل المحورية التي ستحدد مسار الطلب خلال الأشهر المقبلة.

وأشار التقرير الى أن ضغوط الطلب أثرت على أسعار النفط خلال سبتمبر في ظل تراجع أسعار العقود الآجلة لكلا من مزيج خام برنت وغرب تكساس الوسيط بأكثر من 7٪ منذ بداية الشهر. واستمرت المعنويات السلبية في السيطرة على الأسواق التي شهدت انخفاض سعر مزيج خام برنت إلى ما دون 40 دولارا، إذ بلغ أدنى مستوياته المسجلة في شهرين تقريبا وصولا إلى مستوى 39,6 دولارا للبرميل وذلك على الرغم من تعويضه لبعض خسائره وتمكنه من الصعود إلى 43 دولارا بعد أيام قليلة من القاء صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بيانا قويا بشأن امتثال الأوپيك والتلميح بتطبيق المزيد من خفض حصص الإنتاج إذا لزم الأمر بحلول ديسمبر. وأنهى مزيج خام برنت تداولات جلسة يوم الأربعاء في الأسبوع الماضي عند مستوى 41,77 دولارا للبرميل (-36,7٪ على أساس سنوي)، في حين وصل سعر غرب تكساس الوسيط إلى 39,93 دولارا للبرميل (-34,6٪ على أساس سنوي). وتزايدت مخاوف أسواق النفط نتيجة ارتفاع حالات الإصابة بڤيروس كوفيد-19، لاسيما في أوروبا، وسط توقعات بحدوث موجة ثانية في فصل الخريف، مما ينذر بعودة تطبيق قيود على التنقل. ويخشى أن يتسبب ذلك في توقف عجلة الانتعاش الاقتصادي الضعيف بالفعل وتأجيل إعادة توازن سوق النفط إلى عام 2021. وبالفعل قامت المملكة المتحدة بفرض بعض القيود والتي من المتوقع أن يتبعها المزيد من الدول الأخرى خلال الأيام المقبلة.

وتفاقمت المعنويات السلبية نتيجة لقيام كل من أوپيك ووكالة الطاقة الدولية مجددا بخفض توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لهذا العام ضمن تقارير المنظمتين الصادرة عن سوق النفط لشهر سبتمبر. وبعد أن خفضت الأوپيك توقعات نمو الطلب على النفط لعام 2020 بمقدار 90 ألف برميل يوميا في أغسطس، أعقب ذلك خفض شديد هذا الشهر لنمو الطلب المتوقع على النفط بمقدار 400 ألف برميل يوميا وصولا إلى 9,46- مليون برميل يوميا. وبناء على تلك التوقعات سينخفض الطلب على النفط في عام 2020 إلى 90,23 مليون برميل يوميا، فيما يعد أدنى مستوياته في 8 سنوات. كما تم خفض توقعات نمو الطلب في عام 2021 بمقدار 770 ألف برميل يوميا إلى 6,62 ملايين برميل يوميا. ومن جهة أخرى، ذكرت وكالة الطاقة الدولية أن التوقعات تبدو «هشة»، حيث قامت بتعديل توقعات النمو لعام 2020 بمقدار 250 ألف برميل يوميا إلى 8,43- ملايين برميل يوميا. وتتوقع الوكالة ان يصل الطلب العالمي للنفط هذا العام إلى 91,7 مليون برميل يوميا ـ فيما يعد أيضا أدنى مستوياته في 8 سنوات ـ في حين تصل توقعات العام المقبل إلى 97,15 مليون برميل يوميا مما يعني حدوث انتعاش متواضع بمقدار 5,45 ملايين برميل يوميا. ولا يزال وقود الطائرات يمثل نقطة ضعف رئيسية، في ظل توقعات بعدم عودة حركة المسافرين جوا إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى عام 2022.

تضخم مخزونات الخام العالمية

قال تقرير «الوطني» إن المخزونات العالمية للنفط لا تزال عند اعلى مستوياتها القياسية، وسط استمرار ضعف هوامش التكرير نتيجة لانخفاض الطلب على البنزين والديزل والمنتجات النفطية الأخرى. وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى ارتفاع مخزونات القطاع النفطي للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يوليو بمقدار 13,5 مليون برميل ليصل إلى 3225 مليون برميل. وعلى الرغم من إمكانية تراجعها في أغسطس، إلا أن جميع المؤشرات تشير إلى أنها ستزداد في سبتمبر بعد انتهاء إعصار لورا وبداية فترة صيانة مصافي التكرير في فصل الخريف.

وفي وقت سابق، فجرت شركة النفط البريطانية العملاقة بريتيش بتروليوم مفاجأة ضمن تقريرها الخاص بتوقعات الطاقة العالمية 2020، حيث أشارت إلى أن حقبة نمو الطلب على النفط «ذروة النفط» قد تكون قد وصلت إلى نهايتها بالتزامن مع أزمة ڤيروس كورونا. وترى الشركة أن الجائحة قد ساهمت في تسريع وتيرة التحول بعيدا عن استخدام الوقود الأحفوري ورسمت ثلاثة سيناريوهات متوقعة على مدى الثلاثين عاما القادمة. ويظهر اثنان من تلك السيناريوهات تقلص استهلاك النفط بنسبة تتراوح ما بين 50٪ و80٪، نتيجة لقيام الحكومات بتشديد معايير الانبعاثات، وتغير سلوك المستهلكين (كالعمل عن بعد على سبيل المثال) وذلك في ظل زيادة تنافسية وانتشار مصادر الطاقة المتجددة. وحتى ضمن سيناريو «العمل كالمعتاد» الأكثر تفاؤلا، ليس من المتوقع أن يتخطى الاستهلاك مستويات عام 2019، بل قد يصل إلى حوالي 100 مليون برميل يوميا خلال العشرين عاما المقبلة.

ضغوط متزايدة على «أوپيك» للامتثال بخفض الإنتاج

ذكر التقرير ان الضغوط تتزايد مجددا على الأوپيك وحلفائها للحفاظ على مستويات الامتثال الجماعي. وفي أغسطس، الشهر الأول الذي سمح فيه لمنتجي النفط بزيادة الإنتاج الاجمالي، وصل معدل امتثال الأوپيك وحلفائها إلى 102٪. ونجح كل من منتجي الأوپيك العشر بالإضافة إلى الدول غير الاعضاء وعددهم تسع دول من تحقيق الأهداف الموضوعة، إذ قاموا بضخ 21,6 مليون برميل يوميا و12,6 مليون برميل يوميا على التوالي.

وضمن أعضاء الأوپيك، تخطت السعودية (105٪) والكويت (102٪) والجزائر (105٪) معدلات الامتثال المقررة لكل منها. وبشكل مفاجئ، وصل العراق إلى الحد المستهدف، بل وتجاوزه ايضا بمعدل امتثال (118٪) للمرة الأولى وفقا لأحكام الاتفاق الحالي. إلا ان الإمارات اخفقت في تحقيق الحد المستهدف (80٪) وزادت الإنتاج بمقدار 110 ألف برميل يوميا. وإلى جانب العراق ونيجيريا وغيرهما، سيتعين على الإمارات تعويض زيادة الإنتاج خلال الأشهر المقبلة.

واعتبارا من أغسطس، سيتطلب الأمر قيام المنتجين غير الملتزمين بتعويض أكثر من 1,6 مليون برميل يوميا من خفض الإنتاج بشكل جماعي ـ لذا فإنه من غير المستغرب اتخاذ السعودية لمثل هذا الموقف الثابت في الاجتماع الوزاري لمنظمة الأوپيك. وقد تم تمديد فترة التعويض عن انتاج النفط الزائد حتى نهاية العام.

ويمثل عودة الإنتاج الليبي مشكلة بالنسبة لمنظمة الأوپيك، في ظل أنباء عن توسط روسيا للتوصل إلى صفقة بين الفصيلين المتحاربين من شأنها رفع الحصار القائم على صادرات النفط. وكان الإنتاج قد انخفض إلى 106 ألف برميل يوميا بعد أن وصل إلى 1,2 مليون برميل يوميا في عام 2019.